

Distr.: General
28 April 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري

الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس

الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٨

موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق: دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ
الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

سيركز الجزء المتعلق بالتنسيق في عام ٢٠٠٩ على دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز تنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨ المعنون "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن التنمية المستدامة".

ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز جدول أعمال التنمية المستدامة إزاء خلفية التحديات الراهنة. ويقوم بصورة خاصة بتقييم التقدم المحرز والتحديات المصادفة في المجالات ذات الأولوية التي تحدت في الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨؛ ويحدد الدروس المستفادة من التجارب على الصعيد القطري لتعزيز دعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ ويقيم أثر التحديات الراهنة على هذه الجهود.

* E/2009/100



ويقدم التقرير عددا من التوصيات في مجالات الطاقة، وتغيُّر المناخ، والمياه، والتنمية الزراعية والريفية، والتحضر المستدام، والمساواة الاجتماعية، والمؤسسات اللازمة للتنمية المستدامة.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - استعراض عام للأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
٥	ألف - الاتجاهات في التنمية المستدامة
٧	باء - الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقبل إطار التنمية المستدامة
٨	ثالثا - تقييم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨
٨	ألف - إمدادات الطاقة الميسورة والفعالة من حيث التكاليف والكفاءة
١٠	باء - تغيير المناخ
١٢	جيم - الإدارة المتكاملة للموارد المائية
١٥	دال - التنمية الزراعية والريفية المستدامة
١٨	هاء - التحضر المستدام
١٩	واو - تعزيز المساواة الاجتماعية، بما في ذلك تمكين المرأة
٢٠	زاي - تعزيز مؤسسات التنمية المستدامة
٢٢	رابعا - الدروس المستفادة من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة
٢٦	خامسا - التحديات الناشئة
٢٧	سادسا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته، أن يستعرض المجلس تنفيذ الإعلان الوزاري الذي أُتخذ في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية في العام السابق^(١). وبناء على ذلك سيستعرض المجلس، في الجزء المتعلق بالتنسيق في عام ٢٠٠٩، تنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨ المعنون "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة"، وسييسّر هذا التقرير النظر في ذلك.

٢ - وقد أعاد الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨ تأكيد الحاجة إلى اتخاذ نهج متكامل لإزاء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما يتمشى مع جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) وأهداف وغايات خطة الأمم المتحدة للتنمية. وأكد من جديد ضرورة تركيز استراتيجيات التنمية الفعالة للقضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، على معالجة تغيّر المناخ؛ وتعزيز إمدادات الطاقة الميسورة والفعالة من حيث التكاليف والكفاءة؛ وكفالة الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وتشجيع التحضر المستدام، والاستثمار في التنمية الريفية والزراعية؛ وتعزيز المساواة الاجتماعية، بما في ذلك تمكين المرأة؛ وتعزيز مؤسسات للتنمية المستدامة.

٣ - ويسلّم الإعلان أيضا بأن الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة تصادف تحديات متعددة، بما في ذلك عدم الأمن الغذائي، والأزمات المالية والاقتصادية، وأثر تدهور البيئة وتغيّر المناخ. وسيطلب تحقيق التنمية المستدامة في هذه الأوقات العصيبة اتخاذ نهج شاملة وإجراءات متضافرة.

٤ - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في العقود الأخيرة في تخفيف حدة الفقر الشامل وزيادة النمو الاقتصادي العالمي، ما زالت بلدان كثيرة تعاني من الفقر المدقع، وتزايد التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، والاستنزاف السريع لمواردها الطبيعية، وتناقص القدرة على توفير التغذية الأساسية لسكانها. وتُظهر هذه الاتجاهات أن المسارات الحالية من أجل التنمية إما غير كافية وإما غير قابلة للاستدامة.

٥ - لقد تمخضت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي عن إطار شامل من المعايير والسياسات لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أعاد الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨ من جديد تأكيد توافق الآراء هذا وسلّم بأن الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف تواجه تحديات متعددة.

(١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٨، الفقرة ١٠.

٦ - وفي حين تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الأولى عن صياغة وتنفيذ استراتيجياتها الخاصة بها للتنمية المستدامة، للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، دور حاسم يؤديه في دعم هذه الجهود عن طريق برامج وتدابير وسياسات عالمية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة عالميا ودعم البلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل التنمية المستدامة. وأكد الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨، بصورة خاصة، على دور المجتمع الدولي في مساعدة البلدان النامية على ما يلي: (أ) تعبئة مستويات كافية ومتواصلة من الموارد؛ (ب) وتيسير وتمويل الحصول على التكنولوجيات الرئيسية ونقلها؛ (ج) وبناء القدرة على جميع المستويات.

٧ - ويدرس هذا التقرير دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. وسيقدم هذا التقرير ما يلي: (أ) استعراض عام للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقبل إطار التنمية المستدامة؛ (ب) وتقييم عملها في المجالات ذات الأولوية المحددة في الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨؛ (ج) وتحديد الدروس المستفادة من التجارب على الصعيد القطري فيما يتعلق بدعم المنظومة للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ (د) وتقييم أثر التحديات الناشئة على هذه الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة.

ثانياً - استعراض عام للأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

ألف - الاتجاهات في التنمية المستدامة

٨ - شاع مصطلح "التنمية المستدامة" بعد أن ورد في تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ وقدم إطاراً مفاهيمياً رئيسياً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢. وقد جسّد هذا التعبير نهجاً كلياً لصنع السياسات. وهذا النهج هو الذي أضفى أهمية بارزة عالمياً على مفاهيم مثل المبدأ التحوطي، وتقاسم الأعباء، والإنصاف فيما بين الأجيال، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والتكاليف التراكمية، وتشاطر الفوائد، والاستعمال المستدام، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشاطر المعلومات، كأداة للسياسات، وغيرها كثير. وقد أدت عملية صنع قرارات "التنمية المستدامة" إلى تفاعل أكثر كثيفاً فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص فضلاً عن ظهور عدة أدوات جديدة لتحليل السياسات، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، التقييم المتكامل، والتحليل متعدد المعايير، والسيناريوهات، ونُهج دورة الحياة، وسلاسل القيمة، والبؤر الساخنة، وتحليل البصمات، وسُبل كسب الرزق المستدامة، والتحليل التشاركي.

٩ - وخلال العقد التالي لم يتم إحراز سوى تقدم متعثر بشأن جدول أعمال التنمية المستدامة، ولذلك ركز مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، على ما يمكن القيام به للتعجيل بتنفيذ الالتزامات المعقودة في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وفيما يتعلق بالتحديات العالمية التي تم تحديدها في اتفاقيات ريو، وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، لم يتم إحراز سوى قدر طفيف من التقدم بحلول عام ٢٠٠٢ في عملية استعراض الاتجاهات العالمية التي تثير الانزعاج. وكان قد اعتمد بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧، لكن دون أن تشترك فيه أكبر بلدان العالم التي تُطلق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

١٠ - ونظرا للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تتسم الفترة الحالية بإعادة النظر بصورة مكثفة في الحكمة التي دُرَج على اتباعها بشأن عمل الأسواق، لا سيما الأسواق المالية، ودور الحكومة في تنظيم هذه الأسواق والمتطلبات اللازمة ليس فقط للانتعاش الاقتصادي، وإنما أيضا للتنمية المستدامة طويلة الأجل. وهي توفر خلفية للتفكير من جديد بشأن التوفيق بين أهداف النمو والإنصاف والاستدامة البيئية. ومفهوم "الصفقة الجديدة الخضراء العالمية" للتنمية المستدامة مفهوم يربط بين ضرورة حماية المستضعفين من أسوأ آثار الأزمات الحالية، وإرجاع الناس للعمل واستعادة النمو الاقتصادي، في الأجل القصير، مع ضرورة نقل الاقتصادات في الأجل الأطول إلى مسارات نمو منخفض الكربون ونحو توسيع نطاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للجميع. والسؤال المتبقي هو ما إذا كانت اللحظة الراهنة التي تسودها أزمات متعددة ستساعد على حشد الإرادة السياسية لزعماء العالم من أجل العمل معا. وستتيح مفاوضات تغير المناخ، التي ستجرى في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، محك اختبار لذلك.

١١ - وفي حين يُعترف على نطاق واسع بأن التنمية المستدامة إطار لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية، ما زال يتعين ترجمة الإطار إلى نهج شاملة متكاملة تؤدي إلى التنمية المستدامة.

١٢ - ومن بين أسباب ذلك الأفق الزمنية السياسية، التي كثيرا ما تفضل أهداف السياسات قصيرة الأجل على أهداف السياسات طويلة الأجل؛ والتعقّد الكامن في صلب عمليات صنع السياسات التي يجب أن تراعي وتوازن بين أهداف متعددة، اقتصادية واجتماعية وبيئية؛ والفهم المحدود للروابط والتفاعلات فيما بين مجالات السياسات المختلفة ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛ والقصور الذاتي التنظيمي في الحكومة والنظم الأخرى التي بُنيت أو تطورت على أساس التخصص وليس التكامل؛ والنقص في الموارد البشرية والمالية

والتقنية اللازمة لتنفيذ نهج التنمية المستدامة. وقد حدد الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨ عددا من المجالات ذات الأولوية التي تستحق إيلاء المزيد من الانتباه لها (انظر الفرع ثالثا أدناه).

باء - الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتقبل إطار التنمية المستدامة

١٣- تمثل التنمية المستدامة نهجا شاملا ومتماسكا ومتكاملا لعمل الأمم المتحدة. ولهذا السبب، تتصل اتصالا وثيقا بمفهوم "أمم متحدة واحدة" الذي دعا إليه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في تقريره الذي أعدته اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وفي تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة التابع للأمين العام الذي جاء فيه: "وجوه رؤيتنا هو توحيد أداء الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة" (انظر A/61/583).

١٤- ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، ظلت منظومة الأمم المتحدة تبذل جهودا متواصلة لتقبل إطار التنمية المستدامة في عملها. وتؤدي منظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة دورا حاسما في توسيع نطاق فكرة الأداء الاقتصادي لتشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية في مقررات التخطيط الاقتصادي. كما يعزز توافق الآراء حول الأهداف الإنمائية للألفية وغايات كل منها لتعجيل إحراز التقدم في التنمية البشرية، هذه الجهود وذلك بإنشاء إطار مهيمن لأنشطة الأمم المتحدة وهو إطار يعالج الروابط الشديدة بين الفقر والبيئة والصحة والتغذية ومجالات أخرى.

١٥- وتتقبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة متزايدة استراتيجيات وآليات أشمل لتنفيذ ولاياتها وتعزيز إدماج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية في خطط التنمية الوطنية. وقد شهدت السنوات العديدة الماضية تغييرات عارمة في هذا الشأن. وانطلاقا من روح "أمم متحدة واحدة"، خطت مؤسسات المنظومة، في إطار ولايات كل منها، خطى هامة لزيادة التنسيق والتعاون في أنشطتها المتعلقة بمختلف جوانب التنمية المستدامة، كما يتبدى ذلك في العديد من الأنشطة والبرامج المشتركة المضطلع بها.

١٦- بيد أنه يلزم القيام بما هو أكثر من ذلك من أجل ما يلي: (أ) تعميم فكرة التنمية المستدامة في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) وتوحيد وتنسيق الأنشطة المتعددة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، في إطار للتنمية المستدامة، على أصعدة السياسات والبرامج والأصعدة التنفيذية في جميع المجالات المحددة في الإعلان الوزاري لعام

٢٠٠٨؛ (ج) وكفالة الإدماج الكامل للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الآليات والأطر الاستراتيجية القائمة للدعم المقدم على نطاق المنظومة لتخطيط التنمية الوطنية.

ثالثاً - تقييم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨

ألف - إمدادات الطاقة الميسورة والفعالة من حيث التكاليف والكفاءة

١٧- من المتوقع أن يتضاعف الطلب العالمي على خدمات الطاقة بما يصل إلى عشرات المرات في عام ٢٠٥٠ عما كانت عليه مستوياته في عام ١٩٩٠، في حين يُتوقع أن يتضاعف الطلب على الطاقة الأولية ما بين ١,٥ مرة و ٣ مرات، مما يثير القلق بشأن آثار ذلك على البيئة، مثل التلوث الجوي، والأمطار المشبعة بالأحماض، وتدمير الغابات، وتغير المناخ، واستدامة إمدادات الطاقة وتوفيرها بأسعار معقولة. وقد تمخضت مشاعر القلق هذه عن تزايد توافق الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة كفاءة الطاقة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات منخفضة الكربون كبدايات فعالة من حيث التكاليف وتتسم بالمسؤولية البيئية لتوليد الطاقة بالطرق التقليدية.

١٨- ورغم وجود إمكانات فنية وسوقية لزيادة مساهمة المصادر البديلة مساهمة كبيرة في تلبية احتياجات البلدان من الطاقة، قد تحد مجموعة متنوعة من الحواجز أو الظروف من توزيعها. وستستمر هذه الحواجز في تحديد احتمالات توزيع هذه التكنولوجيات على نطاق واسع في البلدان النامية دون دعم مالي من البلدان المتقدمة النمو.

١٩- وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في المساعدة في إزالة الحواجز الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية أمام توزيع مصادر الطاقة المتجددة. وهي تؤدي دوراً هاماً بصفة خاصة في تعزيز سياسات الطاقة الوطنية التي تدمج الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسات الدولية التي تتيح الحصول على التكنولوجيات المتقدمة والموارد الخارجية على نحو أيسر.

٢٠- وحيث إنه لا يوجد كيان واحد في منظومة الأمم المتحدة يتحمل المسؤولية الأولية عن الطاقة، أنشأت فرقة عمل مخصصة الغرض من خبراء الطاقة في الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٤، نتيجة لمبادرة من اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج، مبادرة الأمم المتحدة للطاقة كآلية مشتركة بين الوكالات لتنسيق وتيسير متابعة منظومة الأمم المتحدة للقرارات المتعلقة بالطاقة التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويتمثل هدف الآلية في تعزيز التعاون على صعيد المنظومة في مجال الطاقة ووضع نهج متماسك ومتسق لمواجهة التحديات في الطاقة التي تؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويراعي هذا النهج المتكامل أن الطاقة مطلب

أساسي للتنمية المستدامة، وتقديم مدخلا جوهريا في كامل نطاق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٢١- وتعزز مبادرة الأمم المتحدة للطاقة التنسيق فيما بين مبادرات الطاقة الرئيسية الجارية التي تضطلع بها مختلف وكالات المنظومة وتشجع بذل جهود مشتركة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية. وتركز مبادرة الأمم المتحدة للطاقة على إمكانية الحصول على الطاقة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ووضع صكوك لتكامل السياسات وبناء القدرات والتوعية على الصعيد القطري. وتتفاعل أيضا مع أصحاب المصلحة الذين لا ينتمون إلى الأمم المتحدة لكفالة اشتراكهم بفعالية في تنفيذ القرارات المتعلقة بالطاقة التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٢٢- وفي حين أحرزت المبادرة تقدما واضحا في تعزيز تعاون منظومة الأمم المتحدة في متابعة جدول أعمال الطاقة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إلا أنها لم تتمكن من اتخاذ نهج أكثر طموحا بشأن الطاقة على نطاق المنظومة. ومع ذلك، هناك دلائل تبين أن كيانات المنظومة يمكن، بالعمل معا، أن تحقق نتائج هامة في هذا الشأن، وخاصة في مجالات الحصول على الطاقة والطاقة المتجددة والكفاءة وأمن الطاقة. وسيتوقف نجاح مبادرة الأمم المتحدة للطاقة على ما إذا كانت ستستطيع توفير توجيه استراتيجي عام للاسترشاد به في سياسات وكالات الأمم المتحدة وأعمالها التنفيذية فيما يتعلق بالطاقة.

التوصيات

ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

- الترويج بنشاط لمبادرة الحصول على الطاقة على الصعيد العالمي التي تسعى إلى القضاء على الفقر في الطاقة في العالم في غضون فترة العقد ونصف العقد القادمة.
- تعزيز القدرة العامة على تقييم الحواجز الدولية والمحلية أمام تنمية تكنولوجيا نظيفة ونقلها واقتراح خيارات في السياسات للتغلب عليها.
- وينبغي لمبادرة الأمم المتحدة للطاقة القيام بما يلي:
- تعزيز تماسك السياسات على نطاق المنظومة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ مبادرات وبرامج مشتركة، فيما يتعلق بالحصول على الطاقة، وكفاءتها، وأمنها وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، بطرق تعزز الأنشطة الصناعية وإيجاد الوظائف والنقل والتجارة والمشاريع الصغيرة والتنمية الزراعية.

باء - تغيير المناخ

٢٣- تتبع منظومة الأمم المتحدة بصورة متزايدة نهجا يشكل فيه تغيير المناخ مسألة من مسائل التنمية المستدامة تتطلب أن تشترك فيها طائفة واسعة من القطاعات، بما في ذلك المالية والطاقة والنقل والزراعة والصحة. وتتناول الإجراءات التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة كلا من التكيف مع الآثار العكسية لتغير المناخ والحد من آثار غازات الدفيئة.

٢٤- ومن المُسقط أنه ستترتب على تغيير المناخ آثار سلبية متزايدة فيما يتعلق بإنتاج الأغذية والهياكل الأساسية وسُبل كسب أعداد كبيرة من الأشخاص لرزقهم. وأصبح تقليل ضعف النظم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة قدرتها على التكيف مع تغيير المناخ يشكل أولوية عاجلة في السياسات. وتدعو الأخطار المرتبطة بتغير المناخ إلى طائفة واسعة من السياسات التي تتجاوب مع ذلك على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية. وقد ظهر توافق في الآراء بشأن الحاجة لإدماج مسائل التكيف في صلب الاستراتيجيات والممارسات الإنمائية ووضع نهج متكامل إزاء تغيير المناخ. ومن المساهمات الرئيسية التي تُسهم الأمم المتحدة بها حاليا في التكيف وضع خطط واستراتيجيات للتنمية الوطنية المتكاملة، بما في ذلك الفحص المناخي للاستراتيجيات الوطنية ومدى التأثير بالمناخ على الصعيد القطري وتقييم القدرة على التكيف وبناء القدرات على الصعيد القطري. وعلى سبيل المثال، تركز إحدى الشراكات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعميم الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في استراتيجيات التنمية الوطنية من خلال نهج قائم على ثلاثة عناصر هي: (أ) مساعدة البلدان في تقييم أوجه الضعف التي تواجهها وإدماج شواغل التكيف في السياسات الوطنية وخطط الاستثمار؛ (ب) ومساعدة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في إدماج المخاطر المتعلقة بالمناخ في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ج) والاضطلاع بمشاريع نموذجية في القطاعات الرئيسية المتأثرة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم في إعداد أقل البلدان نموا لبرامج العمل الوطنية للتكيف، التي يُقصد منها تحديد احتياجات التكيف العاجلة والفورية، كي تدعمها صناديق متعددة الأطراف لتغير المناخ وغيرها من المصادر.

٢٥- ويتطلب تخفيف أثر تغيير المناخ نهجا متعدد الجوانب، يمتد ليشمل جميع مجالات صنع السياسات والقرارات. وتشكّل استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة أداة رئيسية في التخفيف من أثر تغيير المناخ. وتؤدي الطاقة دورا حاسما في التخفيف من أثر المناخ، وتنشط منظومة الأمم المتحدة في الترويج للطاقة المتجددة. وهناك مثل آخر على الإجراءات التي تتخذها المنظومة يتعلق بتقديم الدعم التقني في برامج التحريج وإعادة التشجير والدعم لتطوير آليات

منصفة لتحقيق فوائد مشتركة من خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، مما يحفظ التنوع الإحيائي ويكفل الاستدامة البيئية.

٢٦- وتساعد منظومة الأمم المتحدة البلدان على تطوير أطر قانونية وتنظيمية داعمة تُدمج اهتمامات تغيّر المناخ في سياسات الحكومة التي تنظم مختلف قطاعات الاقتصاد؛ وتيسير اعتماد تكنولوجيات فعالة من حيث التكاليف وسليمة بيئياً، وتعبئة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها؛ وبناء القدرة البشرية على تخفيف آثار تغيّر المناخ وتدهور البيئة والتكيف معها.

٢٧- وقد اضطلع الأمين العام بعدد من المبادرات كي يغرس في المجتمع الدولي الإحساس بمدى الإلحاح فيما يتعلق بمسألة تغيّر المناخ، وبصفة خاصة كي تتكلل بالنجاح الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، التي ستُعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، استضاف الأمين العام، في نيويورك، مناسبة رفيعة المستوى معنية بتغيّر المناخ وذلك لتعزيز جدول الأعمال العالمي بشأن تغيّر المناخ وبناء زخم للإطار الدولي لتغيّر المناخ فيما بعد عام ٢٠١٢. وفي الوقت الحاضر، يشترك الأمين العام بعمق في الجهود المبذولة للمساهمة من أجل نجاح الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وفي هذا الصدد، سيستضيف الأمين العام مناسبة رفيعة المستوى تستغرق يوماً كاملاً في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر لرؤساء الدول أو الحكومات.

٢٨- ويعمل الأمين العام أيضاً من أجل تعميم تغيّر المناخ في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٧، بادر الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بعملية للمجلس ترمي إلى تعزيز إطار تنسيق منظومة الأمم المتحدة لتغيّر المناخ وتهدف إلى ما يلي: (أ) تعزيز مساهمة المنظومة في المفاوضات الحكومية الدولية في إطار عملية الاتفاقية الإطارية؛ (ب) ووضع نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة إزاء تغيّر المناخ يعالج مسائل النمو الاقتصادي، وتغيّر المناخ، والأغذية والزراعة، والطاقة، المترابطة. وفي هذا الشأن، أنشأت اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فريقاً عاماً معنياً بتغيّر المناخ لوضع نهج ذي وجهة عملية تتضافر فيه الخبرات الفنية في منظومة الأمم المتحدة بأكملها بغية التصدي للتحديات العالمية ومتعددة الجوانب التي يشكلها تغيّر المناخ، بما في ذلك التكيف والتخفيف من أثره والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

٢٩- وتبني هذه المبادرة على أساس آليات التنسيق الموجودة، مثل مبادرة الأمم المتحدة للطاقة، ومبادرة الأمم المتحدة للمياه، ومبادرة الأمم المتحدة للمحيطات لإظهار ترابط

تغيّر المناخ والتنمية المستدامة من الناحية العملية. ثم هناك تحدّ رئيسي سيصادفه مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وهو ضمان تقديم توجيه استراتيجي واسع النطاق لعمل منظومة الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ تسترشد به جميع وكالات الأمم المتحدة في أنشطتها. وسيساعد هذا على تعميم مسائل تغيّر المناخ في الأنشطة القطاعية في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز اهتمامات تغيّر المناخ على نطاق أوسع في دعم المنظومة لاستراتيجيات التنمية والقضاء على الفقر الوطنية.

٣٠- ويتوقع أن تركز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي أصبحت الآن ركيزة من ركائز مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، بالتعاون مع اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج، على تعزيز تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق العمل المعني بتغيّر المناخ والاستدامة البيئية التابع للمجموعة الإنمائية وذلك لتعميم المسائل البيئية، بما في ذلك تدهور البيئة وتغيّر المناخ والتنمية المستدامة، في صلب إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأنشطة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

التوصيات

- ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز آليات التعاون القائمة والقدرة على التصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لتغيّر المناخ من أجل مساعدة البلدان في إدماج تغيّر المناخ والمسائل البيئية في صلب سياساتها الأساسية وعمليات صنع القرار لديها.
- ينبغي لاستراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ أن توجّه أنشطتها جميع كيانات الأمم المتحدة لدعم قطاعات رئيسية - مثل الطاقة النظيفة، والطاقة الريفية، وإدارة الموارد المائية، والزراعة المستدامة، والهياكل الأساسية للنظم الإيكولوجية، وإدارة المناطق الساحلية، والمدن المستدامة - وتعزيز القيام بتقييمات/برامج مشتركة.

جيم - الإدارة المتكاملة للموارد المائية

٣١- بحلول عام ٢٠٢٥، سيعيش ١,٨ بلايين نسمة في بلدان أو مناطق تعاني من ندرة مطلقة في الموارد المائية، في حين قد يواجه ثلثا سكان العالم ظروف إجهاد مائي فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب ومياه للأغذية والطاقة والإنتاج الصناعي. وتبين هذه الاتجاهات أن المشاكل في قطاع المياه ستصبح أكثر تعقيدا بصورة متزايدة ومتشابكة مع المشاكل في قطاعات التنمية الأخرى، مثل الزراعة والطاقة والصناعة والنقل والاتصالات، فضلا عن في

قطاعات اجتماعية، بما في ذلك التعليم والبيئة والصحة والتنمية الريفية والإقليمية. ولن يكفي مفيو المياه ووزارات المياه وحدهم لحل مشاكل المياه في البلد. وسيلزم اتخاذ نهج أشمل واستراتيجي أكثر لمعالجة المسائل المتصلة بندرة المياه.

٣٢- وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من جديد أهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية كمبدأ أساسي لكفالة التنمية المستدامة، ودعا إلى تحسين أطر العمل في هذا الشأن. وفي الفقرة ٢٦ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، تُدعى جميع البلدان إلى تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية ووضع خطط متكاملة لتحسين استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥^(٢). ورغم تزايد الاعتراف الدولي بالحاجة إلى اتخاذ نهج كلي أكثر لإدارة الموارد المائية، ما زالت النهج القطاعية سائدة، مما يسفر عن تنمية المياه وإدارتها دون تنسيق. وما زال يوجد في بلدان كثيرة عدد من الحواجز التي تعترض تنفيذ نهج أكثر تكاملاً، بما في ذلك عدم كفاية سياسات المياه واستراتيجياتها وأطرها المؤسسية والتشريعية التي تعكس مبادئ الإدارة المستدامة للمياه؛ وافتقار أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، إلى المعارف اللازمة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية تطبيقاً كاملاً بطريقة تحقق التوازن بين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية مما يكفل توزيعها على نحو منصف والاستخدام المستدام لها؛ والافتقار إلى التمويل الموثوق به والمتواصل لكفالة النجاح في تنفيذ عمليات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ونتيجة لذلك، ما زالت هناك منازعات على الموارد المحدودة والضعيفة من المياه فيما بين مستعمليها في الريف والصناعات والحضر.

٣٣- وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دوراً هاماً في مساعدة البلدان على التغلب على هذه العقبات وتحقيق إدارة أكثر تكاملاً وفعالية للموارد المائية. ويشمل الدعم المحدد الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة تعزيز إدارة المياه، والمساعدة في وضع السياسات والقوانين والأنظمة من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وبناء القدرات في المؤسسات الإقليمية والوطنية والمحلية وتيسير تبادل المعلومات.

٣٤- وفي عام ٢٠٠٣، بدأت اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج مبادرة الأمم المتحدة للمياه، وهي آلية مشتركة بين الوكالات تهدف إلى زيادة قيمة المبادرات الحالية التي اتخذتها الأمم المتحدة لدعم إدارة الموارد المائية وإلى تعبئة موارد المنظومة على نحو يتسم بالكفاءة والتكامل لمعالجة التحديات العالمية في الموارد المائية والصرف الصحي، بما في ذلك الكوارث

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.I والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الناجمة عن المياه وحالات الطوارئ وغيرها من الظواهر الشديدة، ومساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية والبيئية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لمبادرة الأمم المتحدة للمياه في تعزيز التبادل الفعال للمعلومات على صعيد المنظومة؛ وتيسير الدعم المتبادل بين أنشطة الأمم المتحدة العالمية والإقليمية؛ وتشجيع ترتيبات التواصل الشبكي فيما بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين بشأن متابعة المقررات المتصلة بالمياه التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. واستجابة للدعوة التي وجهها مؤتمر القمة العالمي لتطوير إدارة متكاملة للموارد المائية ووضع خطط متكاملة لتحسين استخدام المياه، أجرت مبادرة الأمم المتحدة للمياه دراسة استقصائية شملت ١٠٤ بلدان لتقييم التقدم المحرز في تخطيط وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية واقترحت خريطة طريق للنهوض بهذه العمليات. ويشكل التقرير العالمي عن تطوير الموارد المائية مثلاً ناجحاً للجهود المشتركة التي تبذلها الكيانات التي تشكل مبادرة الأمم المتحدة للمياه.

٣٥- وللجهود التي تبذلها مبادرة الأمم المتحدة للمياه لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تعزز الإدارة المتكاملة للموارد المائية أثرٌ عرضي إيجابي على تنسيق الوكالات الحكومية المحلية، فضلاً عن تنسيق المانحين في مجال التمويل والاستثمار داخل البلدان. بيد أن هناك متسعاً كي تتطور مبادرة الأمم المتحدة للمياه أكثر من دورها التنسيق الرأسمالي للقيام بدور أهم في معالجة مسائل ناشئة مثل تغير المناخ وفي توفير محفل لتطوير الاستجابات المشتركة بين الوكالات لمعالجتها. وستحقق عن ذلك أيضاً فوائد في توثيق التعاون مع مبادرة الأمم المتحدة للطاقة ومبادرة الأمم المتحدة للمحيطات في مجالات توجد فيها تفاعلات بينها.

التوصيات

- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز زيادة تفهم أثر تحديات التنمية العالمية مثل تغير المناخ على الطلب على المياه والمعرض منها وتحديد طرق لمنع حدوث صدمات في المستقبل، وزيادة المرونة والقدرة على التكيف والحد من الآثار البيئية.
- ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز الجهود المبذولة لبناء قدرة وطنية لإدارة الموارد المائية، مثلما في مجالات تعزيز التثقيف والتوعية؛ وموارد المعلومات من أجل صنع السياسات؛ والأنظمة والامتثال؛ وحل المنازعات؛ والهياكل الأساسية الرئيسية؛ واستقرار الأسواق.
- ينبغي لمبادرة الأمم المتحدة للمياه أن تعزز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المياه في تصميم وتنفيذ عناصر استراتيجية لتطوير عمليات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتوفير استجابات فعالة لمسائل الطوارئ التي تؤثر على إدارة المياه.

- ينبغي إدماج عمل مبادرة الأمم المتحدة للمياه على الصعيدين الإقليمي والمحلي في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على الصعيد القطري لدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

دال - التنمية الزراعية والريفية المستدامة

٣٦- في أعقاب أزمة الأغذية، هناك اتفاق واسع النطاق على أن الإنتاجية الزراعية وسبل كسب الرزق الريفية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأمن الغذائي ترتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه بتحديات التنمية وتغيّر المناخ ومن ثم يلزم معالجتها بصورة شاملة من أجل تفادي حدوث أزمة غذائية أخرى. وارثني على وجه الخصوص أن ممارسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة تتسم بأهمية حاسمة في الحد من الجوع والفقر في حين تدعم النظم البيئية التي يعتمد فقراء الريف عليها من أجل الحصول على سبل كسب رزقهم. ويقلص الفقر، والإمكانية المحدودة للحصول على الأراضي والموارد الأخرى، وسوء الهياكل الأساسية، والقيود السياسية والاجتماعية، من قدرة سكان الريف، خاصة أشدهم حرماناً، على اعتماد ممارسات مستدامة لضمان أو تحسين سبل كسب رزقهم.

٣٧- وتؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسماً في زيادة إمكانية حصول فقراء الريف على ممارسات زراعية وريفية مستدامة وقدرتهم على تنفيذ هذه الممارسات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة كمساهمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (الفصل ١٤). وسلّمت هذه المبادرة بالزراعة المستدامة كعنصر أساسي للحد من الفقر وحماية البيئة وأجملت برامج وإجراءات للنهوض بالأمن الغذائي على نحو مستدام.

٣٨- ومنذ ذلك الحين، وبفضل العديد من المبادرات والائتلافات التي تروّج للطابع متعدد الاختصاصات للتنمية الزراعية والريفية المستدامة - على سبيل المثال شبكة منظومة الأمم المتحدة للتنمية الريفية والأمن الغذائي، والتحالف الدولي ضد الجوع (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرون) ومذكرة التفاهم بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للترويج للعمالة الريفية - وهو مفهوم تطوّر ليتضمن الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية. وتُعنى التعاريف الحالية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة عموماً بالحاجة إلى أن تكون الممارسات الزراعية قادرة على البقاء من الناحية الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات البشرية من الأغذية، وأن تكون إيجابية بيئياً وأن تُعنى بنوعية الحياة.

٣٩- وتتبع منظومة الأمم المتحدة نهجا ثنائي المسار إزاء التصدي للتحديات قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي تصادف في التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وانعكس هذا النهج مؤخرا في إطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابعة للأمم العام، التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويتناول النهج قصير الأجل الجوع وسوء التغذية عن طريق اتخاذ إجراءات فورية ومباشرة للتخفيف من آثارهما. ويقدم أيضا الأساس لتوفير سبل مستدامة لكسب الرزق، فضلا عن المرونة إزاء الظواهر المناخية، من أجل أشد المجتمعات المحلية ضعفا. وتركز التدخلات على تنفيذ وزيادة نطاق برامج التغذية في حالات الطوارئ وغيرها من مخططات الحماية الاجتماعية التي تستهدف السكان المستضعفين، بما في ذلك برامج التغذية بالمدارس، وقسائم الصرف، والتحويلات النقدية، وبرامج العمل مقابل الحصول على أغذية. وتنسم التدابير التي تُتخذ لكفالة تمكّن صغار المزارعين من الحصول على مدخلات الزراعة بأسعار معقولة في الوقت المناسب للوفاء بالمواعيد المقررة للزراعة، بالأهمية أيضا في سياق الاستجابة قصيرة الأجل.

٤٠- ويركز النهج طويل الأجل على زيادة الاستثمار في الزراعة، الذي أهملته كل من الحكومات والمانحين لسنوات عديدة؛ وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، بما في ذلك تحسين التخزين والتوزيع؛ وبناء تعاونيات تسويق للمزارعين وغيرها من التنظيمات لتعزيز القدرة التسويقية للمزارعين؛ وتحسين إمكانية حصول المزارعين على الائتمان؛ وتقوية خدمات الإرشاد الزراعي، مع التركيز على تدريب المزارعين على الممارسات الزراعية المستدامة، بما في ذلك في مجال إدارة الأراضي والمياه. ومن الأهمية بمكان أيضا تقديم الدعم لمشاريع الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية لتوليد العمالة وتنويع الاقتصادات الريفية وبناء هياكل أساسية ريفية، مثل الري وتخزين المياه، والطرق وشبكات الكهرباء.

٤١- وتتطلب هذه المبادرات التي اتخذتها وكالات متعددة تابعة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، تنسيقا قويا، وكان من الأهداف الرئيسية لفرقة العمل رفيعة المستوى التابعة للأمم العام تعزيز هذا التنسيق. وفي غضون ذلك، تساعد شبكة منظومة الأمم المتحدة للتنمية الريفية والأمن الغذائي على مواصلة إجراء الحوار فيما بين وكالات الأمم المتحدة لتعزيز اتخاذ نهج على صعيد المنظومة من أجل التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

٤٢- وقد حُمّلت الأزمتان الغذائية والمالية العالميتان مؤسسات المنظومة، مثل برنامج الأغذية العالمي، ما هو أكثر من طاقتها ومواردها لمعالجة زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية. وقد وجّه برنامج الأغذية العالمي مؤخرا نداءً عاجلاً لتقديم

”مجموعة إنقاذ بشري“ تتيح ٥,٢ بلايين دولار تلزم لتغذية حوالي ١٠٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٩. ويرجّح أن يؤدي تغيّر المناخ إلى تدهور الوضع بزيادة حالة عدم اليقين فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وأسعارها. وستتطلب التدخلات في المستقبل تحسين فهم آثار هذه الأزمات على استقرار واستدامة إنتاج الأغذية وستستلزم بناء نظم زراعية مرنة تستطيع التكيف مع الإجهاد والتغيرات واستيعاب الاضطرابات.

٤٣- وقد تم إحراز بعض التقدم في هذا الشأن بالفعل. وقد وضع برنامج الأغذية العالمي آلية لتحليل التعرّض للضرر ورسم الخرائط المبيّنة له لتقييم المخاطر وتحسين فهم أثر الأزمة المالية على الأمن الغذائي. وينظر النموذج في أسعار الأغذية والوقود، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، ومعدلات الأجور، البطالة، والتحويلات، والإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي. وستساعد على تحديد البلدان الأكثر عرضة لزيادة الجوع فيها نتيجة للأزمة المالية. وقد تساعد أيضا على رصد وتقصي التغيرات على الصعيدين العالمي والقطري، والاستفادة من التجارب المكتسبة في معالجة الأزمة الغذائية. وقد بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الأخذ بإجراءات لضمان الإدارة البيئية والتنمية المستدامة. وأدرجت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مفهوم التعرّض لعدم الأمن الغذائي في عملها. وللأمن الغذائي أربعة أبعاد إلى جانب الإنتاج هي: مدى توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستقرار الإمدادات الغذائية واستخدام الأغذية. وفي هذا النموذج، قد تهيمن عوامل اجتماعية - اقتصادية، مثل قوى السوق، على الآثار المترتبة على الأمن الغذائي في الأجل القصير، إلا أن العوامل البيئية تصبح حاسمة لكفالة إنتاج الأغذية بصورة مستقرة ومستدامة في الأجل الطويل.

التوصيات

- ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة أن تجد طرقا ابتكارية لتنسيق وإدماج النطاق العريض من الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في إطار نهج التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على تقييم وتحليل أثر الأزمات والمخاطر الراهنة على استقرار إنتاج الأغذية وقدرته على الاستدامة.
- ينبغي للمنظومة أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة لإقامة نظم زراعية مرنة تستطيع التكيف مع الإجهاد والتغيرات وتستوعب الاضطرابات.

هاء - التحضر المستدام

٤٤ - في السنوات الأخيرة، اكتسبت المدن دورا رئيسيا في دفع التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان النامية. واليوم، يعيش في المدن ٣ بلايين نسمة، أي نصف سكان العالم. بيد أن النمو الحضري السريع غير المنظم زاد أيضا من الفقر في الحضر، إذ يعيش بليون من سكان الحضر في أحياء فقيرة، ويحكم عليهم بالحياة في فقر واعتلال الصحة، بسبب الافتقار إلى العمالة اللائقة، والهياكل الأساسية غير الكافية والتعرض لتلوث الهواء. كما زادت المدن من تدهور البيئة، حيث إنها كثيرا ما تتعدى على الأراضي والغابات ومستجمعات المياه، وتهدد التنوع الإحيائي خارج الحدود الوطنية والإقليمية، وهي آخذة في أن تصبح أماكن تنبعث منها كميات كبيرة من غازات الدفيئة.

٤٥ - ويتصل تقليل الأثر السلبي للمدن وتحسين حياة سكان الحضر اتصالا لا تنفصم عراه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. بيد أن هناك عدة عقبات رئيسية تقف في سبيل التحضر المستدام وهي: اتخاذ نظرة قطاعية بصورة عامة إزاء صنع السياسات وتخصيص الموارد، مما يؤدي إلى عدم تنسيق الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وعدم إدراك الأبعاد المكانية للتنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تشتت الموارد، خاصة في مناطق الحضر؛ وضعف الحكم المحلي، وخاصة في البلدان النامية، اللازم لتخطيط استغلال الأراضي والإسكان وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات الرئيسية؛ والتنافس على الاستثمار بين ولايات الحضر والمناطق المحيطة بالمدن والريف، مما يؤدي إلى الاستغلال غير الرشيد للأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية.

٤٦ - وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا حاسما في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة التحضر والفقر في الحضر والاستدامة البيئية. ويؤكد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موائل الأمم المتحدة)، بالتعاون مع شركاء آخرين، الطبيعة الدينامية لعملية التحضر المستدام، بما في ذلك الأبعاد البيئية والاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسية - السياسية. ويساهم هذا في الترويج لنهج التنمية المستدامة الذي يربط بين تخفيف حدة ظروف فقراء الحضر وتحقيق الهدف ٧ وغيره من الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن هذا النهج لم يدخل بعد حيز التنفيذ.

٤٧ - وما زال إدماج التحضر المستدام وتخفيف حدة الفقر في الحضر، في أنشطة جميع منظمات الأمم المتحدة، وخاصة عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يشكل تحديا رئيسيا. ويشكل إطار عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن تغيير المناخ، الذي يقوم على أساس دراسات للأثر الاجتماعي - الاقتصادي

والديموغرافي لتغيّر المناخ على البلدان والمدن، خطوة في هذا الاتجاه. كما وافقت اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج على أن تُدرج مناقشة مواضيعية بشأن "الفقر في الحضر أو التحضر: تحديات وفرص"، كي ينظر فيها المجلس في دورة قادمة.

التوصيات

- ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعمم التحضر المستدام والحد من الفقر في المدن ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مناطق الحضر.
- ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تيسر إدماج اهتمامات التحضر المستدام في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي برامج المنظومة التي تدعم الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

واو - تعزيز المساواة الاجتماعية، بما في ذلك تمكين المرأة

٤٨ - يشكل الفقر والتفاوتات في الدخل وعدم المساواة في التنمية بين الريف والحضر وتوزيع الأصول وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والأمن الاجتماعي والتمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس أو العنصر أو الإعاقة أو العرق جميعها أسباباً رئيسية للإقصاء الاجتماعي. ويحرم الفقر والإقصاء الاجتماعي الاقتصاد من موارد بشرية نفيسة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد ويزيد من تدهور البيئة نتيجة لاستغلال الموارد الطبيعية دون الحد الأمثل أو استغلالاً لا يتسم بالكفاءة. وقد تفاقمَت مشكلة الإقصاء الاجتماعي من جراء الأزمات العالمية الأخيرة والتغيرات الديموغرافية - الاجتماعية وذلك بزيادة البطالة وتدهور ظروف العمل وتكثيف عدم الأمن الاقتصادي وإضافة عشرات الملايين إلى صفوف من يعيشون في فقر في جميع أنحاء العالم.

٤٩ - وينشأ توافق آراء دولي متزايد بشأن الحاجة إلى استراتيجيات إنمائية شاملة لمعالجة أثر هذه الأزمات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نحو متكامل. وأقرّ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود عام ١٩٩٥، بأن القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والعمل اللائق والاندماج الاجتماعي جميعها أهداف مترابطة ومتآزرة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتباع سياسات منسّقة ومتآزرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وصعيد العمالة تعزز العدالة الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي والنمو وتكون قابلة للاستدامة اقتصادياً وبيئياً.

٥٠ - وقد التزمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة منذ أمد بعيد بهذه الأهداف. وينشط العديد من الوكالات في دعم تعميم العمالة والحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على

الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساواة بين الجنسين في صلب استراتيجيات التنمية والقضاء على الفقر الوطنية وخلق أطر عمل قانونية ومؤسسية تعزز الإدماج الاجتماعي. وتشكل مجموعة الأدوات المتعلقة بتعميم مراعاة هديّ العمالة والعمل اللائق، التي وضعت لمساعدة جميع وكالات المنظومة في إدماج أهداف جدول أعمال منظمة العمل الدولية المتعلق بالعمل اللائق في الأعمال التي تضطلع بها لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية، أشمل جهد يبذل على نطاق المنظومة في هذا الشأن. ويشكل جدول الأعمال خطوة هامة في سبيل إدماج اهتمامات المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في قرارات التخطيط الاقتصادي. ويشكل التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية من أجل تعزيز العمالة الريفية اللائقة جهداً هاماً آخر في هذا الصدد، شأنه في ذلك شأن التحالف العالمي للجنسانية والمناخ، الذي يهدف إلى كفالة مراعاة القرارات والمبادرات المتعلقة بتغيّر المناخ للاعتبارات الجنسانية.

التوصيات

- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز زيادة فهم الأثر الاجتماعي المترتب على الأزمات الحالية من أجل دعم الجهود الوطنية المبذولة لبناء مجتمعات تنعم بالمزيد من المساواة والشمول.
- ينبغي لمؤسسات المنظومة أن تواصل إدماج اهتمامات المساواة الاجتماعية والعدل الاجتماعي في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

زاي - تعزيز مؤسسات التنمية المستدامة

٥١- في حين لا يوجد نقص في النظم والمؤسسات والترتيبات الأخرى على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية المكرسة لمعالجة النطاق الواسع من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمام التنمية المستدامة، ما زال هناك افتقار إلى ركيزة مؤسسية متماسكة ومتكاملة قادرة على تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة وتدعيم الموجودات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥٢- وينبغي لمؤسسات التنمية المستدامة لكي تصبح فعالة على جميع المستويات أن تتمكن من إدماج مفهوم الاستدامة عبر كامل نطاق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطرق تحفز الابتكار والنمو الاقتصادي دون أن تعرّض البيئة والتماسك الاجتماعي للخطر؛ وتنفذ قرارات قائمة على أساس الاستدامة طويلة الأجل وليس على أساس متطلبات قصيرة الأجل

فقط؛ وتكفل أن تنعكس التكلفة الحقيقية لاستنزاف الموارد الطبيعية في التفاعلات السوقية والاقتصادية الأخرى.

٥٣- وعلى الصعيد الدولي، تعالج اتفاقات البيئة متعددة الأطراف مشاكل بيئية معينة، بما في ذلك استنزاف طبقة الأوزون وتغير المناخ وفقدان التنوع الإحيائي. كما تؤدي نظم أخرى تتصل بالتجارة والمالية والتنمية وغيرها من ميادين صنع السياسات دورا رئيسيا في معالجة بعض جوانب التنمية المستدامة. بيد أن التنسيق بين هذه النظم ضعيف، مما يؤدي إلى ضعف إدارة التنمية المستدامة، الذي يعكس أيضا استمرار الاختلاف حول ما يشكل نهجا فعالا ومناسبا للتنمية المستدامة. وتؤدي لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا حاسما في بناء توافق في الآراء بشأن مفهوم التنمية المستدامة وتنفيذه وما زالا يؤديان هذا الدور عن طريق تعزيز التماسك والتنسيق في جميع مجالات السياسات وتشجيع إقامة آليات متكاملة لإدارة القطاعات ذات الأهمية الحاسمة. إلا أن تنفيذ هذه الجهود ما زال يشكل تحديا.

٥٤- وعلى الصعيد الوطني، تنحو إدارة اتجاهات التنمية المستدامة إلى أن تكون مشتتة فيما بين مختلف مؤسسات الحكومة ونظمها، التي لا تنسق معا في كثير من الأحيان. ودور الحكومة محوري في كفالة اتباع نهج شامل لتحقيق الأهداف الوطنية، والتوازن بين المصالح المتنافسة والتقاط العلامات التي تدل على حدوث تدهور اقتصادي وإقصاء اجتماعي وتدهور بيئي. ويتطلب هذا التقاء جميع أجزاء الحكومة معا في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتصدي لتحديات التنمية المستدامة. بيد أن الحكومات كثيرا ما تفتقر إلى القدرات البشرية والمالية، فضلا عن الالتزام السياسي، لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وتوفير ضوابط وضمانات هامة لإنفاذها، بما في ذلك القواعد والمعايير التي تحد من إمكانية الحصول على الموجودات المحورية للرفاه البشري واستخدام هذه الموجودات.

٥٥- وتؤدي الأمم المتحدة دورا حاسما في وضع جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ودعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذه عن طريق استراتيجياتها للتنمية الوطنية. وقد أحرزت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وآليات التنسيق، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفريق إدارة البيئة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقدما كبيرا في تعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن عن طريق النهوض بتنسيق السياسات في جميع أنشطة البيئة؛ وتعميم البعد البيئي في صلب جميع أنشطة المنظومة؛ ومعالجة مسائل الإدارة البيئية. وعلى الصعيد الوطني، تركز الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ومختلف وكالات الأمم المتحدة أيضا على تعزيز البعد البيئي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٥٦- وعلى الرغم من هذه الجهود، ما زال البُعد البيئي منفصلاً إلى حد ما عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها المنظومة. وسيطلب تعميم الاهتمامات البيئية في جميع أنشطة المنظومة إزالة الحواجز المؤسسية القائمة كي يتاح للمنظومة أن تلتقي معاً في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وقد يشكل إنشاء ترتيبات تجميع على أساس المسائل تشمل جميع الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية أحد الطرق للتغلب على الحواجز المؤسسية، والترويج للفكر والعمل الجماعي، والنهوض بالتنسيق وتشجيع المساءلة من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.

التوصيات

- ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدي دوراً أقوى في تعميم مفهوم التنمية المستدامة في صلب عمل الأمم المتحدة.
- ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تؤدي دوراً محورياً في تنشيط مفهوم التنمية المستدامة وفي تعزيز أهميته كإطار توجيهي لجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة.
- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز القيام بمبادرات خاصة للمساعدة في تطوير مؤسسات للتنمية المستدامة، مثل مجالس التنمية المستدامة الوطنية والمحلية وغيرها من آليات التنسيق.
- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة لبناء قدرة من الموارد البشرية لتحليل وصياغة وتنفيذ نهج التنمية المستدامة.

رابعاً - الدروس المستفادة من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

٥٧- التنمية المستدامة هدف طويل الأجل يلزم أن يحقق التوازن بين المصالح والأولويات المتنافسة. وقد أبرزت الأزمات العالمية الأخيرة وتزايد أثر تغير المناخ الحاجة الملحة إلى إيجاد سبل جديدة وأكثر فعالية للتوفيق بين مختلف الأولويات والتصدي لتحديات التنمية المستدامة. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، طُلب إلى البلدان أن تتخذ خطوات فورية لإحراز التقدم في صياغة وبلورة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وأن تبدأ تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من عدم تحقيق هذا الهدف تحقيقاً تاماً، أبلغت ٨٢ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة أو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أنها تنفذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، طورت بلدان عديدة في العقد الماضي آليات مبتكرة، بما في ذلك آليات اقتصادية

أو تنظيمية أو تتعلق بالنفقات أو آليات مؤسسية تعزز اتخاذ نُهج استراتيجية أشمل للتنمية المستدامة.

٥٨- وقد وضعت بعض البلدان طرقاً مبتكرة لرصد مختلف جوانب اقتصادها وتحليل التوازنات والروابط الكامنة فيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وإجراء عمليات التكيف الحاسمة واللازمة في سياساتها واستراتيجياتها. وتستخدم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، نُهجاً وأدوات شتى لدراسة الروابط بين النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد بدأ الأخذ بعملية تقييم متكاملة للسياسات لتشجيع استخدام التقييمات البيئية كجزء من صنع السياسات وعمليات الاستعراض. وقد صُممت لمساعدة الإدارات الحكومية في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يُحتمل أن تترتب على مقترحاتها المتعلقة بالسياسات.

٥٩- واستطاعت بلدان أخرى، من بينها المكسيك، إحراز تقدم كبير في بلوغ أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة عن طريق إدماج مبادئ التنمية المستدامة مباشرة في تخطيط التنمية الوطنية وعمليات الميزانية، بدلا من خلق عملية منفصلة. وأنشأت بلدان أخرى ترتيبات مؤسسية شاملة لعدة قطاعات تقود عملية التنمية المستدامة لديها في جميع الإدارات الحكومية. وقد أنشأت الفلبين، مثلاً، مجلساً للتنمية المستدامة، برئاسة السلطة الوطنية للتنمية الاقتصادية، لقيادة عملية التنمية المستدامة لديها، مما أبقى على أهداف التنمية المستدامة في مركز صنع القرار الحكومي. وفي المملكة المتحدة، نشرت إدارات حكومية عديدة، بما في ذلك في مجالات التجارة والصناعة والصحة والدفاع، استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة لتكملة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، لتعزيز أثرها الشامل. ومن ناحية أخرى، كان أثر نهج التنمية المستدامة محدوداً أكثر على القرارات الحكومية في البلدان التي قادت فيها إدارة البيئة وحدها عملية التنمية المستدامة.

٦٠- وتمكنت بلدان عديدة من تعزيز التنمية المستدامة بفعالية حينما نسَّقت جهودها الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وفي جمهورية كوريا، على سبيل المثال، عززت خطة العمل الوطنية لجدول أعمال القرن ٢١ اعتماد مبادرات لجدول أعمال القرن ٢١ المحلي (اعتمدت في ٢٠١٣ وحدة من مجموع ٢٤٩ وحدة حكومية إقليمية) وذلك عن طريق توفير الدعم المالي ودعم القدرات وأدت إلى إنشاء مجلس جدول أعمال القرن ٢١ المحلي لتحسين تنسيق عملية التنفيذ. وقد ساعد هذا على وضع إطار شامل للتخطيط طويل الأجل للتنمية المستدامة، سواء على المستوى الشامل لعدة قطاعات أو مستوى القطاعات، بدرجة عالية من التنوع المكاني (الوطني والإقليمي والمحلي).

٦١- وتستخدم معظم البلدان نهجاً تشاركية متعددة أصحاب المصالح في بلورة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، حتى رغم التفاوت في مدى مشاركة منظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنقابات والأوساط الأكاديمية وغيرها من المجموعات الرئيسية. وفي الوقت نفسه، ما زالت مشاركة الجماهير في رصد وخاصة تنفيذ هذه الاستراتيجيات مشاركة محدودة.

٦٢- وقد اعتمدت بعض البلدان بنجاح نهجاً شاملة لعدة قطاعات ومشاركة بين التخصصات، مثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، لإدارة مواردها الطبيعية، كعنصر من استراتيجياتها للتنمية المستدامة في كثير من الأحيان. وتشجع هذه النهج زيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي إلى الحد الأقصى على نحو منصف دون تعريض استدامة النظم البيئية الحيوية للخطر.

٦٣- وتعالج معظم البلدان المسائل الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات مثل تغيير المناخ في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، إلا أنه يتفاوت نطاقها وتركيزها فيما بين البلدان. وبصورة عامة، يغطي تخفيف حدة تغيير المناخ تغطية أبرز وأكثر تحديداً عن التكيف. ولا يمكن إدماج تغيير المناخ في هذه الاستراتيجيات البلدان فقط من تسخير الفوائد العرضية لتدابير الاستجابة لتغيير المناخ لأهداف التنمية المستدامة الأخرى، وإنما يحقق ويبرز أيضاً الفوائد الناجمة بالنسبة لتغيير المناخ عن تدابير تهدف إلى أمور في جملتها زيادة أمن الطاقة أو كفاءة الإدارة المستدامة للغابات أو تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية أو تعزيز إدارة المخاطر في حالات الكوارث. كما توفر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إطاراً طبيعياً لإدماج اهتمامات الإنصاف بين الأجيال المتعددة وفي الجيل الواحد في آنٍ واحد معاً في صلب التدابير الوطنية للاستجابة لتغيير المناخ.

٦٤- ورغم زيادة الاعتماد على الأسواق لتخصيص الموارد والأثر المحتمل لمستعملي السوق على النظم البيئية والاجتماعية، لم تُستخدم الصكوك الاقتصادية استخداماً كاملاً في معالجة مسائل التنمية المستدامة الرئيسية. وليس هناك سوى عدد قليل جداً من البلدان، على سبيل المثال، ينتفع من صكوكٍ مثل الإصلاح الضريبي البيئي ومبادلة الانبعاثات لتحقيق التنمية المستدامة.

٦٥- بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تتعلم بعض الدروس الهامة من هذا النطاق الواسع من التجارب كي تدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن التطوير المنتظم لأهداف محددة كمياً وقابلة للقياس للتنمية المستدامة يساعد على زيادة التركيز على هذا الهدف والالتزام به؛ وفهم الروابط بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية ييسر صياغة استراتيجيات أشمل وأكثر فعالية للتنمية المستدامة؛ ووضع ولاية وترتيبات مؤسسية واضحة تشمل جميع الإدارات الحكومية لقيادة عملية التنمية المستدامة يساعد على وضع أهداف التنمية المستدامة في مركز صنع القرار الحكومي؛ وتقييم مبادرات السياسات العامة على نحو متكامل بغية فهم أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يساعد على تحديد نقاط القوة للتأثير على أهداف التنمية المستدامة وتعيين المسائل الناشئة والاستفادة من التغير والتكيف معه؛ والتنسيق بين القطاعات (مثل الإدارات) والنهج الاستراتيجية الشاملة لعدة قطاعات (على سبيل المثال ورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط إدارة البيئة) أمور جوهرية لكفالة التآزر بين الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الخاصة بمسائل محددة؛ والمشاركة ذات الطابع المؤسسي الشاملة لعدة قطاعات جوهرية لفهم ومعالجة الترابط المعقد للنظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التوصيات

ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

- تشجيع وتيسير مشاركة البلدان في آليات التعلم والاستعراض المشتركة بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
- الترويج لنهج مشتركة بين القطاعات في صياغة وبلورة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.
- تشجيع وتيسير إدماج مبادئ الاستدامة في صنع السياسات القطاعية ووضع الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك عن طريق آليات تقييم متكاملة.
- الترويج لإقامة شبكات شاملة لعدة قطاعات وتخصصات وتشاركية للتصدي لتحديات محددة في التنمية المستدامة وإيجاد حلول لها (على سبيل المثال، ندرة المياه والتصحر وتدهور الأراضي).
- المساعدة في بناء قدرة وطنية من المكاتب الإحصائية لتطوير وتنفيذ أهداف محددة كمياً ويمكن قياسها للتنمية المستدامة ومجموعات متكاملة من مؤشرات الاستدامة.
- مساعدة البلدان على أن تفهم وتستعمل بفعالية مجموعة من صكوك السياسات، بما في ذلك الصكوك التنظيمية والاقتصادية وصكوك كشف المعلومات، للتصدي لتحديات التنمية المستدامة.

خامسا - التحديات الناشئة

٦٦- تواجه الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة تحديات متعددة ومتراكبة، تفاقمت من جراء الأزمات العالمية الأخيرة. وقد أدت الزيادة المفاجئة في أسعار الأغذية إلى أن حدثت كثيرا من القدرة الشرائية للبلدان منخفضة الدخل والتي تعاني من عجز في الأغذية، مما زاد مستويات الفقر والجوع لديها. ويعرض تكثيف ظواهر تغير المناخ وتدهور البيئة سلامة أعداد متزايدة من الناس وسبل كسبهم للرزق للخطر. وتتعجل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وزيادة السكان، الذين من المسقط أن يصل عددهم إلى ٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠، من تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، في حين تؤدي الزيادة غير المنظمة في المدن إلى زيادة الفقر في الحضر زيادة كبيرة. ويشكل اتساع نطاق التفاوتات والبطالة والبطالة الجزئية وسوء ظروف العمل عقبة كأداء أمام تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، في حين يؤدي بطء النمو الاقتصادي وانخفاض الصادرات وفقدان حصيلة العملات الأجنبية إلى عكس المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققها الكثير من البلدان بالفعل.

٦٧- وسيكون التصدي لهذه التحديات صعبا وباهظ التكاليف. وتقدر فرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية أنه في ظل السيناريو الراهن ستبلغ تكلفة التصدي لتحديات التنمية المستدامة قصيرة الأجل وطويلة الأجل مبلغا إضافيا يتراوح ما بين ٢٥ بليون دولار و ٤٠ بليون دولار تُستثمر كل عام من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، والحماية الاجتماعية، والتنمية الزراعية، وتحسين عمل أسواق الأغذية. وسيلزم ما يقرب من ثلث الموارد الإضافية من أجل تقديم مساعدة غذائية فورية والدعم قصير الأجل للميزانية وميزان المدفوعات، وسيلزم ثلثا هذا المبلغ للاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والتعليم والمياه النقية والبحوث الزراعية.

٦٨- وقد خطت الأمم المتحدة خطى واسعة في ابتكار نهج منسق وشامل واستراتيجي إزاء الأزمات الحالية (على سبيل المثال، أنشأ الأمين العام فرقة العمل رفيعة المستوى) لتعزيز الاستجابة الموحدة عالميا ووطنيا للمجموعة واسعة النطاق من التحديات التي تفرضها الأزمة ومواجهة النقص في التمويل الفوري من أجل حالات الطوارئ في الأغذية. ومؤخرا، صاغ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عددا من المبادرات التي يُضطلع بها على نطاق المنظومة - يُطلق عليها مبادرات الأزمة المشتركة - للاستجابة للأزمات المتعددة التي تواجهها الحكومات والمجتمع الدولي في الوقت الراهن، بما في ذلك الأزمة المالية والكساد العالمي. ويهدف ذلك إلى تشكيل منظور واسع النطاق على الأثر

الاقتصادي والبيئي والاجتماعي المترتب عن الأزمة وتأثيراتها على عمل منظومة الأمم المتحدة من زاوية السياسات والبرامج وتحديد الإجراءات المطلوبة للاستجابة لها. وقد وضع مجلس الرؤساء التنفيذيين نهجاً مماثلاً للتعامل مع تغيّر المناخ.

سادسا - الاستنتاجات

٦٩- خطت منظومة الأمم المتحدة خطى واسعة في تعزيز دورها في دعم التنمية المستدامة، كما يتجلى ذلك في العديد من المبادرات التي اتخذتها المنظومة في بعض المجالات الرئيسية التي تحدت في الإعلان الوزاري. واستطاعت المنظومة أن تعتمد نهجاً شاملة لعدة قطاعات ومتعددة التخصصات للتصدي لعدد من التحديات المحددة، بما في ذلك تغيّر المناخ، وإدارة الموارد المائية، وإمدادات الطاقة، والتنمية الزراعية والريفية، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويسرّت الطبيعة التشاركية لهذه النهج أيضاً زيادة التنسيق داخل المنظومة، وفيما بين الوكالات والإدارات الحكومية التي تصدى هذه التحديات، وعززت فهم الروابط فيما بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة وتوازنات السياسات.

٧٠- ويمكن رفع مستوى هذه الجهود لتشمل جميع الشركاء ذوي الصلة. ويمكن تطبيق نهج مماثلة قائمة على أساس مسائل على نطاق المنظومة أيضاً على طائفة واسعة من التحديات والقطاعات التي تؤثر على التنمية المستدامة، بما في ذلك التحضر والمساواة الاجتماعية والتنمية المؤسسية. وقد يتطلب هذا أيضاً توثيق التعاون بين اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لكفالة أن تصبح هذه النهج الشاملة لعدة قطاعات والقائمة على مسائل محددة جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم استراتيجيات التنمية والقضاء على الفقر الوطنية.